

BHR 001 / 0415 / OBS 028.1

توقيف واحتجاز تعسفيين/مضايقات قضائية
البحرين

8 أبريل/نيسان 2015

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تلقى معلومات جديدة وطلبات بتحرككم العاجل في الموقف الآتي في البحرين.

معلومات جديدة:

تم إخطار المرصد من مصادر موثوقة بشأن استمرار المضايقات القضائية والتوقيف التعسفي لـ **نبيل رجب**، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ونائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وعضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش.

بحسب المعلومات التي تم تلقيها، ففي 3 أبريل/نيسان 2015 تم استجواب نبيل رجب في حضور محاميّه في إدارة البحث الجنائي، بشأن تهمتين جديتين تم نسبهما إليه. الأولى هي "إهانة هيئة نظامية" (المادة 216 من قانون العقوبات البحريني) إشارة إلى وزارة الداخلية، فيما يخص تغريدتين نشرهما على تويتر يندد فيهما بتعذيب المحتجزين في سجن جو. التهمة الثانية هي "نشر شائعات كاذبة وقت الحرب" (المادة 133 من قانون العقوبات) على صلة بتغريدات نشرها حول الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية في اليمن. إذا حكم عليه بالتهمة الثانية، فإن نبيل رجب يواجه السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات. رفض نبيل رجب توقيع محضر الشرطة الخاص بالتحقيقات. في 4 أبريل/نيسان مثل رجب أمام النائب العام في حضور محاميّه. أمرت النيابة بحبسه سبعة أيام على ذمة التحقيقات.

وفي 5 أبريل/نيسان أيضاً صادرت الشرطة جميع الأجهزة الإلكترونية الخاصة بنبيل رجب.

يتم التحفظ على نبيل رجب حالياً في الحبس الانفرادي في زنزانة غير نظيفة، ليس بها ماء دافئ، وهو محروم من مطالعة الصحف.

يذكر المرصد بأن نبيل رجب يواجه اتهامات إضافية في قضيتين جنائيتين أخريين. في 5 أبريل/نيسان 2015 عقدت محكمة الاستئناف جلسة في قضية ضده بشأن "إهانة هيئات نظامية" (انظر الخلفية). في حين انتهت إجراءات الطعن مع اقتراب صدور الحكم في 15 أبريل/نيسان 2015، فقد أخطرت المحكمة محامي نبيل في 4 أبريل/نيسان 2015 بأن المحكمة قررت معاودة فتح القضية بعد أن تلقت من النيابة العامة "مذكرة دفاع تكميلية". سلمت المحكمة نسخة من المذكرة إلى محامي نبيل وأرجأت القضية إلى جلسة 4 مايو/أيار 2015 إلى أن تتلقى رداً على مذكرة النيابة. طبقاً لمحامي نبيل رجب فليس في المذكرة مواد ودفع أو أسانيد جديدة تبرر معاودة فتح القضية.

يندد المرصد بالتوقيف والاحتجاز التعسفيين من جديد لنبيل رجب، ويدعو إلى إخلاء سبيله فوراً دون قيد أو شرط، إذ لم يتم استهدافه إلا على أنشطته بمجال حقوق الإنسان.

وبشكل عام يهيب المرصد بالسلطات البحرينية إنهاء أعمال المضايقات بحق نبيل رجب، والالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998.

خلفية:

واجه نبيل رجب المضايقات القضائية بشكل متصل جراء نشاطه المشروع بمجال حقوق الإنسان، وهذا منذ القبض عليه للمرة الأولى في يونيو/حزيران 2012. ¹ حكم على نبيل رجب بالسجن ثلاث شهور بتهمة التشهير بسكان المحرق من خلال تغريدات نُشرت على حسابه على تويتر. في 23 أغسطس/آب 2012 تمت تبرئة نبيل رجب أمام محكمة التمييز العليا.

في 16 أغسطس/آب 2012 حكمت المحكمة الجنائية الصغرى على نبيل رجب بالسجن ثلاث سنوات، على صلة بثلاث قضايا مرتبطة بمشاركته في تجمعات سلمية تطالب بالحريات الأساسية والديمقراطية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2012 خففت محكمة التمييز العقوبة إلى السجن عامين، الذي اتّم عقوبته وتم الإفراج عنه في 24 مايو/أيار 2014.

¹ انظر نداء المرصد العاجل بتاريخ 16 مارس/آذار 2015، BHR 001 ? 0812 / OBS 048.15

في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014 كان قد تم استدعاء نبيل رجب من قبل الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني التابعة لإدارة البحث الجنائي على ذمة الاتهام بـ "إهانة مؤسسة عامة" من خلال تويتر.

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2014 تم إخطار نبيل رجب بأن وزارة الدفاع تقدمت بشكوى حول نفس التغريدة. وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني أمرت محكمة الجنايات الصغرى الثالثة بالإفراج عن نبيل رجب وإن أمرت بعدم مغادرته البلاد.

في 20 يناير/كانون الثاني 2015 حكمت محكمة الجنايات الصغرى الثالثة على نبيل رجب بالحبس ستة أشهر بناء على اتهامات بـ "إهانة مؤسسة عامة والجيش" عن طريق موقع تويتر. ولقد طعن محامو نبيل رجب على الحكم.

من المقرر أن تصدر محكمة استئناف جنايات البحرين حكمها في 15 أبريل/نيسان 2015.

في 26 فبراير/شباط 2015 تم استدعاء نبيل رجب للتحقيق في قضية منفصلة، اتهم فيها بـ "التحريض على كراهية النظام". وحتى الآن، وتحقيقات الشرطة في تلك القضية قائمة.

2 أبريل/نيسان 2015 في الرابعة عصراً، حاصرت أكثر من 20 سيارة شرطة بيت نبيل رجب وقام أعوان الأمن بالقبض عليه بناء على اتهامات بـ "نشر أخبار كاذبة". ثم تم إرسال نبيل رجب إلى الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني للاستجواب.

التحرركات المطلوبة:

إن المرصد يهيب بحكومة البحرين أن:

1. الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن نبيل رجب، الذي يتم استهدافه على ما يمارس من أنشطة بمجال حقوق الإنسان.
 2. ضمان السلامة البدنية والنفسية لنبيل رجب ولجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
 3. الكف عن أعمال المضايقات وتشمل المضايقات القضائية، بحق نبيل رجب، وبحق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
 4. الالتزام في كل الأحوال بأحكام إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تم اعتماده في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. والالتزام على وجه التحديد بما يلي:
- المادة 1، التي نصت على: "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وأعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي".
 - المادة 6 (ج) التي نصت على: "دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة".
 - المادة 12.2، التي تنص على: "تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان".
5. ضمان، في كل الظروف، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية، والمواثيق الدولية التي صدقت عليها البحرين وانضمت إليها.

العناوين:

- الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، فاكس: +973 176 64 587
- الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية. هاتف: +973 172 27 555 فاكس: +973 12 172 6032
- الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية. هاتف: +973 31 175 333 فاكس: +973 31 175 284
- شيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية. هاتف: +973 175 2222 و +973 17390000 بريد إلكتروني:

info@interior.gov.bh

- البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة في جنيف، عنوان: 1-1218 Grand-Chemin Jacques-Attenville, 1218 Grand-Chemin, 1292 Chambésy, Switzerland
فاكس: + 41 22 758 96 50 بريد إلكتروني:
info@bahrain-mission.ch

يُرجى أيضاً الكتابة للبعثات الدبلوماسية للبحرين في دولكم المختلفة.

باريس – جنيف، 8 أبريل/نيسان 2015.

برجاء إخطارنا بأية تحركات اتخذتموها باقتباس من وثيقة التحرك العاجل هذه في ردودكم.

المرصد – وهو مشروع مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب – يكرس جهده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ويهدف إلى إمدادهم بالدعم في وقت الحاجة.

للتواصل مع المرصد، اتصل بخط لطوارئ:

بريد إلكتروني: Appeals@fidh-omct.org

هاتف وفاكس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: + 33 (0) 1 55 18 25 / + 33 1 43 55 18 80
هاتف وفاكس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: + 41 (0) 22 809 49 39 / + 41 22 809 49 29